منظمة روزا لوكسمبورغ مكتب شمال إفريقيا
سلسلة ورقات بحثية عدد 1

مصر، الصندوق الأسود

ممارسات الاحتجازوالترحيل الغامضة ضد اللاجئين في مصر

أفريل/أبريل 2022

سفيان فيليب ناصر

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شـمال إفريقيا
North Africa Office

سفيان فيليب ناصر

صحفي يشغل منذ سنة 2020 منصب باحث ومدير برنامج صلب مكتب شمال إفريقيا لمنظمة روزا لوكسمبورغ في تونس. كان مقيما في القاهرة بين سنتي 2012 و2018 أين عمل على تغطية مصر والجزائر وتونس والأنظمة الحدودية في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا لحساب وسائل إعلامية في ألمانيا، النمسا، سويسرا، مصر وهولندا.

الفهرس

.1	سياسة الترحيل المصرية ضد الإريتريين	7
	1.1 تسع سنوات في الاحتجاز الإداري	7
	2.1 موجة من عمليات الترحيل إلى إريتريا	8
	3.1 «عمليات الترحيل لم تتوقف أبدا»	10
.2	ممارسات الاحتجاز ضد الأشخاص المتنقلين	11
	1.2 وضعية غير رسمية مع سبق الإضمار	11
	2.2 المداهمات المستهدفة وفحوصات الهوية التعسفية	12
	3.2 اعتقالات على حدود مصر الخارجية	13
	4.2 نظام الاحتجاز اللامركزي	14
	5.2 ظروف احتجاز كارثية	15
.3	سياسة الترحيل الغامضة في مصر	16
	1.3 تقويض القانون الدولي	16
	2.3 استعمال الأشخاص المتنقلين كورقةِ مساومة	17
.4	قانون اللجوء الجديد في مصر: حصان طروادة ؟	18
.5	الاستنتاج: إعادة ترتيب نظام الحدود في مصر	19

مصر، الصندوق الأسود

ممارسات الاحتجاز والترحيل الغامضة ضد اللاجئين في مصر

في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية للاجئين وحقوق الإنسان، تواصل السلطات المصرية حملتها القمعية ضد اللاجئين والأشخاص المتنقلين. وفي حين يبدو أن عمليات ترحيل المواطنين الإريتريين قد اتّسعت بشكل كبير منذ عام 2021، إلا أن عددا لا يحصى من الأشخاص المتنقلين محتجزون حاليا في مصر في ظروف كارثية ودون إمكانية الحصول على استشارة قانونية. النظام الآن بصدد الاستجابة إلى مطلب للاتحاد الأوروبي من خلال صياغة قانون يتعلق باللجوء، ولكن تسعى القاهرة أيضا من خلال القيام بذلك إلى تحقيق أهدافها الخاصة.

في نوفمبر 2021، سافرت مفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية إيلفا يوهانسون، إلى القاهرة لحضور الجلسة الثالثة لحوار الهجرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر - الذي أُطلق في عام 2017 - بهدف لقاء عدد من كبار المسؤولين الحكوميين. وأشادت صراحةً في تلك المناسبة بالإجراءات التي تتخذها مصر ضد الهجرة غير النظامية[1] بل ووصفت البلاد بأنها «شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي». ولهذا السبب، تريد بروكسل تعميق تعاونها في مجال الهجرة مع القاهرة ومدها بمساعدات مالية إضافية، حسبما أعلنت المفوضة.[2]

وكانت وزارة الداخلية المصرية قد رحّلت، في وقت متزامن تقريبا مع زيارة يوهانسون إلى القاهرة، سبعة طالبي لجوء إلى الديكتاتورية العسكرية في إريتريا.[3] وورد أن السفارات الغربية مارست ضغوطا خلف الكواليس لوقف عملية الترحيل هذه. ومع ذلك، لم يتناول الاتحاد الأوروبي ولا الدول الأوروبية علنا هذا الانتهاك الفاضح لاتفاقية جنيف لعام 1951 التي وقعت عليها مصر.

وطيلة سنوات، كان انتقاد الحكومات الأوروبية لجرائم حقوق الإنسان الممنهجة التي ترتكبها مصر ضد سكانها لا يتم سوى خلف الأبواب الموصدة أو بشكل محتشم للغاية، فضلا عن أن انتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين المقيمين في مصر بالكاد تشكّل مصدر قلق على المستوى الدبلوماسي إذ تتمتع القاهرة عمليا بحرية التصرف في التعامل مع اللاجئين. كما أن لكل من مصر والدول الأوروبية مصلحة حيوية في الحفاظ على نظام المراقبة الحدودية في المنطقة بل وتوسيعه.

1 إيلفا يوهانسون، تغريدة على موقع تويتر 15 نوفمبر 2021، متوفر على https://twitter.com/YlvaJohansson/status/1460168931537215490. آخر اطّلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

2 إيلفا يوهانسون، تغريدة على موقع تويتر، 15 نوفمبر 2021، متوفر على https://twitter.com/ylvajohansson/status/1460197300714803205. آخر اطّلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

3 انظر: "Stop the crime of forced deportation against seven Eritrean asylum seekers"، منصة اللاجئين في مصر، 17 نوفمبر 2021، https://rpegy.org/en/stop-the-crime-of-forced-deportation-against-seven-eritrean-asylum-seekers/. تم الاطلاع عليه يوم 30 مارس 2022.

الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال مؤتمر صحفي في برلين سنة 2015. © سفيان فيليب ناصر

في عام 2016، غلّق النظام المصري الحدود البحرية مباشرة بعد غرق سفينةٍ جدّ قبالة سواحل مدينة رشيد المتوسطية[4] وأسفر عن موت أكثر من 300 شخص حسب ما ذهبت إليه التقديرات. ولم يبحر منذ ذلك الحين أي قارب تقريبا في نطاق الهجرة غير النظامية إنطلاقا من ساحل البلاد نحو أوروبا. في ذلك الوقت، كان الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لعام 2016 بمثابة نموذج اعتمده الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لرسم مقاربة القاهرة المستقبلية إزاء أوروبا، فكان مأرب النظام من خلال التوصل إلى اتفاق مشابه واضحاً للعيان: منع الانتقادات الموجهة إليه والمتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان؛ وترميم مكانته على الساحة الدولية بعد استيلاء السيسي الدموي على السلطة عام 2013.[5]

وبعد ست سنوات من ذلك، يمكن القول إن هذه الاستراتيجية قد آتت أكلها، بل إن الانتقادات العلنية لنظام القاهرة أضحت أكثر تحفظا بالتزامن مع توسيع الدول الأوروبية ومصر بشكل كبير تعاونها في مجال الهجرة. ومهدت كارثة رشيد والإغلاق السريع للحدود البحرية للبلاد الطريق أمام السيسي لتقديم نظامه كشريك موثوق وفعال فيما يتعلق بسياسات المراقبة الحدودية. وتم أيضا منذ ذلك الحين توسيع نطاق الدعم الأمني والتنموي الأوروبي لمصر في سياق تحركات الهجرة في شرق أفريقيا وشمالها، وتذرّع الاتحاد الأوروبي دون هوادة بارتفاع «احتمال الهجرة»[6] في المجتمع المصري.[7] على مستوى الاتحاد الأوروبي، تتعاون السلطات الشُرطية يوروبول (Europol) وسيبول

4 انظر: توم رولينز و سفيان فيليب ناصر، «Europe's Migration Trade with Egypt»، موقع مدى مصر، 1 فيفري/فبراير 2017، متوفر على https://www.madamasr.com/en/2017/02/01/feature/politics/europes-migration-trade-with-egypt/. آخر اطّلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

5 انظر: «حسب الخطة»، هيومن رايتس ووتش، 12 أوت/أغسطس 2014، متوفر على https://www.hrw.org/report/2014/08/12/all-according-plan/raba-massacre-and-mass-killings-protesters-egypt. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

6 تضخم عدد سكان مصر من 83 مليون نسمة في 2010 إلى 104 مليون نسمة في 2022. وتضم القاهرة الكبرى لوحدها حوالي 30 مليون ساكن وساكنة. وتعتبر نسبة الفقر في البلاد مرتفعة وازدادت ارتفاعا بشكل خاص منذ وضع البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية لسنة 2016 ذي الطابع النيوليبرالي وانتشار جائحة كوفيد19-، وتبلغ هذه النسبة وفقا للحكومة 30% من السكان. بالنظر إذن إلى هذه الأرقام ومن منظور الاتحاد الأوروبي، يجب المحافظة على استقرار مصر الاقتصادي والسياسي مهما كان الثمن.

7 انظر: مجلس الاتحاد الأوروبي: Discussion Paper 6135/22، بتاريخ 18 فيفري/فبراير 2022، متوفر على https://migration-control.info/wp-content/uploads/2022/02/st06135.en22.pdf. آخر اطّلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

(CEPOL، وكالة التدريب على إنفاذ القانون)، ووكالة مراقبة الحدود فرونتكس[8] بشكل غير مباشر مع مصر، بينما تعمل وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA، المكتب الأوروبي لدعم اللجوء سابقا) على توسيع نطاق أنشطتها تدريجيا في مصر. وعززت الدول الأوروبية في الوقت نفسه تعاونها مع مصر على المستوى الثنائي منذ عام 2016، حيث سلمت فرنسا معدات عسكرية ثقيلة على غرار طائرات وسفن حربية، وكثفت إيطاليا[9] وألمانيا[10] بشكل كبير مساعداتها التنموية الثنائية وتعاونهما الشُرطي مع القاهرة.

وزير الداخلية الألماني، توماس دي ميزير، خلال زيارة له إلى القاهرة في 2016. © سفيان فيليب ناصر

يسعى النظام المصري أيضا إلى تحقيق أهدافه الخاصة من خلال سياسة متزايدة الصرامة حيال الهجرة. تقول الأستاذة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة جيردا هيك في حوار مع منظمة روزا لسكمبرغ أن «مصر ليست بأي حال من الأحوال مجرّد طرف متلقٍ في سياسات الاتحاد الأوروبي لتصدير حدوده». فعلى سبيل المثال، تلعب مصالحها الأمنية دورا كبيرا على حدودها مع ليبيا. ومن المهم بنفس القدر بالنسبة إلى النظام أن يمارس أقصى مراقبة ممكنة على حدوده وعلى سكان البلاد - سواء كانوا مصريين أم لا - دون تدخل من الأمم المتحدة أو غيرها من الجهات.

هذا هو أحد الأسباب التي تدفع بالمهاجرين والمهاجرات غالبا في وضعية غير نظامية شاملة. ومن العناصر الرئيسية ضمن سياسة المراقبة المشددة على السكان والهجرة ممارساتُ الاحتجازِ والترحيل التعسفي الممنهجة حينا والاعتباطية حينا آخر ضد اللاجئين والأشخاص المتنقلين. علما أن هذه الممارسة ليست جديدة بأي حال من الأحوال، وهي بالأحرى امتداد ثابت لسياسة متبعة فعليّا منذ سنوات.

8 مفوضية الاتحاد الأوروبي: Reply to a parliamentary inquiry E-002474/2019، بتاريخ 28 أكتوبر 2019، متوفر على https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2019-002474-ASW_EN.html. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

9 انظر: سارا برستياني، ARCI، «Security and Migration»، بتاريخ ماي/مايو 2019، متوفر على https://www.arci.it/app/uploads/2019/05/report-2019-inglese-normal.pdf. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

10 انظر: سفيان فيليب ناصر، «An Accessory to Repression?»، منظمة روزا لكسمبرغ، مارس 2018، متوفر على https://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/Artikel/03-18_Online-Publ_accessory_to_repression.pdf. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

يُعتقل سنويا الآلاف أو حتى عشرات الآلاف من الأشخاص على حدود مصر، وغالبا ما يتم احتجازهم إداريا لأجل غير مسمى. ونظرا إلى أن الجيش نادرا ما ينشر أرقاما عن المعتقلين على الحدود، فإن مصر هي بمثابة صندوق أسود إذا تعلق الأمر بعمليات الترحيل. لا وجود لإحصائيات رسمية، ولا المجتمع المدني ولا وسائل الإعلام قادرة على استجلاء الممارسات الرسمية برمتها، نظرا لحساسية القضية وانعدام الشفافية من جانب وزارة الداخلية والجيش. ومع ذلك، يسعى هذا التقرير إلى استشفاف بعض عناصر سياسة الهجرة والمراقبة الحدودية التي ينتهجها النظام العسكري المصري، إلى جانب تقديم صورة أكثر تفصيلا ومعاكسة للصورة التي ترسم مصر على أنها مذعنة ولا تعمل سوى بإيعاز من أوروبا في مسائل الهجرة.[11]

1. سياسة الترحيل المصرية ضد الإريتريين

1.1 تسع سنوات في الاحتجاز الإداري

في أوت/أغسطس 2021، حذرت منظمة «هيومن رايتس كونسيرن إريتريا» للدفاع عن حقوق الإنسان ومقرها لندن من ترحيل اثنين من اللاجئين الإريتريين محتجزيْن في مصر منذ عامي 2012 و2013 على التوالي.[12] أُقتيد عالم تسفاي أبراهام، 42 عاما، وكيبروم أدانوم، 37 عاما، من سجن القناطر في شمال القاهرة إلى مصلحة الهجرة في حي العباسية بالقاهرة ليتم إبلاغهما بطردهما الوشيك. لكن، تم وقف الترحيل في اللحظة الأخيرة - بعد أن كان قد بدأ بالفعل - بفضل تدخلات السفارات الغربية في القاهرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أيضا حسبما تفيد به بعض التقارير.[13]

للترحيل إلى إريتريا عواقب وخيمة على المُرحّلين، فوفقا لمنظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان «يعتبر أي شخص في سن التجنيد الإلزامي يغادر البلاد دون تصريح خروج فارا من الخدمة العسكرية، ويواجه خطر السجن في ظروف غير إنسانية غالبا [بعد ترحيله إلى إريتريا]، زيادة على العمل القسري والتعذيب»[14]. وتعتبر إريتريا واحدة من أعتى الديكتاتوريات العسكرية في العالم. الخدمة العسكرية فيها إلزامية للنساء والرجال، وغالبا ما يتم تمديدها إلى أجل غير مسمى، وهو أحد الأسباب الرئيسية وراء التدفق الكبير والمستمر بلا هوادة لأكثر من 20 عاما للاجئين من هذا البلد الواقع في القرن الإفريقي. يتعرض المجندون بشكل منهجي للعمل القسري وسوء المعاملة والتعذيب والاغتصاب، ويُجنّد القاصرون أحيانا للتدريب العسكري في سن 14 عاما.

11 ملاحظة: يستند هذا التقرير إلى أكثر من 50 مقابلة أجريت بين سبتمبر 2020 ومارس 2022 مع لاجئين وأشخاص متنقلين ونشطاء ومحامين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. وفضل أغلب من تحاورنا معهم عدم الكشف عن هوياتهم.

12 انظر: «Egypt: Two Vulnerable Eritreans in Imminent Danger of Forced Return to Eritrea»، هيومن رايتس كونسيرن إريتريا، 17 أوت/أغسطس 2021، متوفر على https://hrc-eritrea.org/egypt-two-vulnerable-eritreans-in-imminent-danger-of-forced-return-to-eritrea/. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

13 انظر: «Covid-19 Updates»، مشروع الاحتجاز العالمي، 15 سبتمبر 2021، متوفر على https://www.globaldetentionproject.org/countries/africa/egypt#covid-19-updates. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

14 «مصر: إعادة طالبي لجوء إريتريين قسرا»، هيومن رايتس ووتش، 27 جانفي/يناير 2022، متوفر على https://www.hrw.org/news/2022/01/27/egypt-forced-returns-eritrean-asylum-seekers. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

فـرّ أبراهـام و أدانـوم مـن الخدمـة العسـكرية الإلزاميـة همـا أيضـا. ألـقي القبـض عـلى أبراهـام في مصـر في عـام 2012 أثنـاء محاولتـه عبـور الحـدود إلى ليبيـا، بينمـا اختطـف مهربـو البشـر أدهانـوم في السـودان في عـام 2013 واقتـادوه إلى شـبه جزيـرة سـيناء أيـن تنشـط في ذلـك الوقـت عصابـات إجراميـة محكمـة التنظيـم بشـكل مـروع، تسـتهدف اللاجئيـن الإريتريين وتخضعهـم للتعذيـب لإجبـار أقاربهـم عـلى دفـع فديـة. تواصـل تعذيـب أدهانـوم هنـاك لعـدة أشـهر إلى أن تركـه مختطفـوه في الصحـراء معتقديـن أنـه مـات حـتى عُثـر عليـه بعـد ذلـك وتـم تسـليمه إلى السـلطات المصريـة. واحتُجـز الرجـلان خلـف القضبـان في القناطـر منـذ عـام 2014 دون السـماح لهمـا بالنفـاذ إلى المفوضيـة السـامية لشـؤون اللاجئيـن.[15]

عـادةً يحتجـز مؤقتـا الأشـخاص القادمـون إلى مصـر بشـكل غـير نظامـي قبـل أن تصـدر محكمـة عسـكرية أحكامـا مـع وقـف التنفيـذ في حقهـم، ومـن ثـم يُفـرج عنهـم أو يتـم ترحيلهـم. ومـن غـير الواضـح سـبب عـدم حـدوث ذلـك في حالـتي أبراهـام وأدانـوم حيـث أفـادت المنصـة الإخباريـة مـدى مصـر، نقـلا عـن محـام، أنـه ربمـا تـم نسـيانهم ببسـاطة نظـرا لعـدم الاسـتقرار السـياسي في مصـر في تلـك الفـترة.[16] ولكـن يبـدو أن الاهتمـام الـدولي بالقضيـة الناجـم عـن الترحيـل المقـرر قـد سـهّل انصيـاع الحكومـة المصريـة. وأُطلـق سـراح الإريتريّيْـن في جانفي/ينايـر مـن عـام 2022 ليسـتقرّا عـلى الفـور في كنـدا.

2.1 موجة من عمليات الترحيل إلى إريتريا

ومـع ذلـك، لـم يكـن إطـلاق سـراحهما سـوى انتصـاراً باهـظ الثمـن، فقـد رحّلـت مصـر بيـن أكتوبـر 2021 ومـارس 2022، 70 شـخصا إلى إريتريـا في خمـس رحـلات ترحيـل موثقـة بدقـة متناهيـة مـن قبـل منصـة اللاجئيـن في مصـر (RPE). وألغيـت عمليـة ترحيـل ثمانيـة إريتريين إلى أديـس أبابـا في إثيوبيـا في اللحظـة الأخيـرة بعـد أن رفضـت شـركة الطيـران الإثيوبيـة نقلهـم حسـبما ورد. غـير أنهـم طُـردوا بـدلا مـن ذلـك في 31 أكتوبـر عـلى متـن رحلـة تابعـة لشـركة مصـر للطيـران متجهـة إلى أسـمرة عاصمـة إريتريـا وفـق مـا أوردتـه منصـة اللاجئيـن في مصـر.[17] وبالنظـر إلى الاعتـداءات وعمليـات التعذيـب الموثقـة الـتي يواجههـا المرحّلـون عنـد وصولهـم، فـإن عمليـات الطـرد إلى إريتريـا تعـد انتهـاكات واضحـة للقانـون الـدولي.[18]

بعـد تسـع سـاعات مـن إقـلاع الطائـرة مـن مطـار القاهـرة، ردت المفوضيـة السـامية للأمـم المتحـدة لشـؤون اللاجئيـن (UNHCR) بطريقـة بشـعة عـلى استفسـار صحـفي بتاريـخ 25 أكتوبـر 2021 بشـأن عمليـة

15 انظر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، مذكرة خطية إلى الحكومة المصرية، 23 جويلية/يوليو 2020، متوفر على https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25388. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022

16 انظر: هدير المهدوي، "After Over Seven Years' Detention in Egypt, Two Eritrean Migrants Face Deportation"، موقع مدى مصر بتاريخ 12 سبتمبر 2021، متوفر على https://www.madamasr.com/en/2021/09/12/news/u/after-over-7-years-detention-in-egypt-2-eritrean-migrants-face-deportation/. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

17 انظر: «ترحيل قسري لثمانية ملتمسي لجوء إريتريين من مطار القاهرة إلى " أسمرة " أمس بعد احتجازهم عامين تعسفيا»، منصة اللاجئين في مصر، 1 نوفمبر 2021، متوفر على https://rpegy.org/en/egypt-continues-to-deport-asylum-seekers-despite-the-risk-of-torture/. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

18 انظر: «UN Experts Deplore the Expulsion by Egypt of Eritrean Family Seeking Asylum in Violation of the Principle of Non-Refoulement»، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 19 نوفمبر 2021، متوفر على https://www.ohchr.org/en/2022/01/un-experts-deplore-expulsion-egypt-eritrean-family-seeking-asylum-violation-principle-non. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

الترحيل هذه، قائلة:

أُحيطت المفوضية علماً بترحيل المحتجزين المعنيين غير المسجلين لديها. ولا تزال المفوضية مستعدة للقاء المحتجزين المعنيين لتقييم مطالبهم بالحماية. ولم يسمح للمفوضية بالوصول إليهم حتى هذا التاريخ ولكنها تواصل المناشدة لدى السلطات المصرية للنفاذ إلى أي محتجز يطلب اللجوء من أجل تقييم طلباته للحصول على الحماية الدولية.[19]

رحّلت مصر، بالكاد بعد ثلاثة أسابيع وتقريبا بالتزامن مع زيارة المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية يوهانسون إلى القاهرة، سبعة أشخاص آخرين إلى إريتريا وفقا لتقارير منصة اللاجئين في مصر.[20] ونفذت ثلاث عمليات ترحيل جماعي أخرى بين ديسمبر 2021 ومارس 2022، ليصل مجموع المرحّلين من القاهرة إلى أسمرة إلى 55 شخصا من المحتجزين سابقا في أسوان.[21]

مصر، المصدر: OpenStreetMaps/Umap، سفيان فيليب ناصر 2022.

19 رد من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) على استفسار صحفي، 1 نوفمبر 2021.

20 اعتُقل خمس عشرة شخصا في 2019 إثر عبورهم للحدود السودانية المصرية قبل أن يتم ترحيلهم على متن الرحلتين. وتواصل احتجازهم في مركز شرطة في القصير قرب البحر الأحمر دون إمكانية النفاذ إلى المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين. انظر: «Stop the crime of forced deportation against seven Eritrean asylum seekers»، منصة اللاجئين في مصر (RPE).

21 انظر: «مصر: إعادة طالبي لجوء إريتريين قسرا»، هيومن رايتس ووتش؛ انظر أيضا «في أسبوع واحد: السلطات المصرية ترحل ٣١ ملتمس/ة لجوء إريتريين قسراً إلى أسمرة وتستعد لترحيل عشرات المحتجزين/ات الآخرين»، منصة اللاجئين في مصر (RPE)، بتاريخ 21 مارس 2022، متوفر على https://rpegy.org/en/in-one-week-egypt-forcibly-deports-31-eritrean-asylum-seekers-to-asmara-and-prepares-to-deport-dozens-of-detained-migrants/. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

1. 3 «عمليات الترحيل لم تتوقف أبدا»

من غير الواضح إلى أي مدى ووفقا لأي نمط رحّلت مصر أشخاصا إلى إريتريا في السنوات السابقة. تقول الصحفية ومديرة المبادرة الإريترية لحقوق اللاجئين (EIRR)، ميرون إستيفانوس، في حوار لمنظمة روزا لكسمبرغ أن «مصر تعاونت حتى عام 2017 مع الحكومة الإثيوبية وكثيرا ما قامت بترحيل اللاجئين الإريتريين إلى إثيوبيا» وتضيف أن «ذلك لم يعد ممكنا منذ توقيع اتفاق السلام بين إريتريا وإثيوبيا في عام 2017». هذا إلى جانب اشتداد توتر العلاقات المصرية الإثيوبية بسبب النزاع حول سد أثيوبي ضخم بُني على منبع نهر النيل الأزرق.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن علاقات القاهرة مع أسمرة لم تتأثر بالتقارب الحاصل بين إثيوبيا وإريتريا والوضع الإقليمي المعقد. إذ يواصل الرئيس الإريتري أسياس أفورقي تعزيز العلاقات مع مصر كما التقى مؤخرا بالسيسي في القاهرة في عام 2018[22]، ويبدو أن عمليات الترحيل لا تزال تمثل جزءا من الترتيبات الثنائية. وأفادت منظمة العفو الدولية أنه بعد فترة وجيزة من زيارة أفورقي للقاهرة في عام 2008 واجتماعه مع الرئيس السابق حسني مبارك، رحّلت السلطات المصرية، في موجة ترحيل غير مسبوقة، ما يصل إلى 1,200 إريتري إلى أسمرة في أسبوع واحد فقط.[23]

ممارسة الترحيل المصرية ضد الإريتريين إذن ليست جديدة بأي حال من الأحوال رغم أن توثيقها في السابق قلّما كان بالإحكام الذي أضحى عليه منذ عام 2021. ومع ذلك، وعلى الرغم من المعلومات المشتتة المتوفرة مسبقا، تؤكد إستيفانوس أن «عمليات الترحيل إلى إريتريا لم تتوقف أبدا». ففي عام 2013، وثقت ترحيل رجل من مصر إلى إريتريا في فيلمها الوثائقي «صوت التعذيب»، كما يمكن العثور على تقارير صحفية أخرى أو روايات ساقتها منظمات المجتمع المدني حول عمليات الترحيل إلى إريتريا، بما في ذلك في 2009 (64 شخصا على متن رحلتين جويتين من أسوان)[24] وفي عام 2011 (26 شخصا على متن رحلة واحدة من أسوان[25]، في حين تؤكد مفوضية الاتحاد الأوروبي موجة من عمليات الترحيل دون أن تقدّم أرقاما[26])، وفي

22 انظر: «Eritrea, Egypt Presidents Meet Amid Red Sea Tensions»، موقع الجزيرة بالانقليزية، 10 جانفي/يناير 2018، متوفر على https://www.aljazeera.com/news/2018/1/10/eritrea-egypt-presidents-meet-amid-red-sea-tensions. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

23 انظر: «Eritrean Asylum-Seekers Face Deportation From Egypt»، منظمة العفو الدولية، 19 ديسمبر 2008، متوفر على https://www.amnesty.org/en/latest/news/2008/12/eritrean-asylum-seekers-face-deportation-egypt-20081219/. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

24 انظر: عزيز القيسوني، "Egypt Deports 32 Eritreans"، موقع دي فيلت، 11 جانفي/يناير 2009، متوفر على https://www.welt.de/english-news/article3008422/Egypt-deports-32-Eritreans.html. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

25 انظر: «EYM Visits Eritrean Refugee Camp in Aswan»، موقع Farajat، تاريخ 30 أكتوبر 2022، متوفر على https://english.farajat.net/archives/6139. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

26 انظر: مفوضية الاتحاد الأوروبي، رد على استفسار برلماني E-009765/2011، تاريخ 9 ديسمبر 2011، متوفر على https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-7-2011-009765-ASW_EN.html. آخر اطلاع 30 مارس 2022.

عـام 2016 (25 شـخصا).[27]

2. ممارسات الاحتجاز ضد الأشخاص المتنقلين

1.2 وضعية غير رسمية مع سبق الإضمار

يتعـرض اللاجئـون وطالبـو اللجـوء والمهاجـرون مـن البلـدان الأفريقيـة المقيمـون في مصـر بشـكل خـاص لمعامـلات تعسـفية مـن قبـل السـلطات وفي حياتهـم اليوميـة، إذ لا يمكـن لهـم النفـاذ بشـكل منتظـم إلى الخدمـات الصحيـة والتعليـم العـام، ويحظـر عليهـم في الغالـب تسـجيل إقامتهـم، ويُسـتبعدون مـن العمـل الرسـمي (في ضـوء تشـريعات العمـل والإقامـة الحاليـة)، وبالتـالي يتـم دفعهـم بشـكل منهجـي إلى الوقـوع في وضعيـة غيـر نظاميـة. وتُحـال كافـة إجـراءات اللجـوء إلى المفوضيـة الأمميـة لشـؤون اللاجئيـن، الـتي أصبحـت نـادرا مـا تُمنـح حـق النفـاذ إلى الأشـخاص المحتجزيـن، وبالتـالي تحـرم السـلطات بشـكل منهجـي المحتجزيـن مـن إمكانيـة التقـدم بطلـب اللجـوء.

مـن ناحيـة أخـرى، يقـوم مسـؤولو الحكومـة المصريـة بإخفـاء الوقائـع. أعلـن المتحـدث باسـم وزارة الخارجيـة أحمـد حافـظ في أواخـر عـام 2021 - تماشـيا مـع عـدد لا حصـر لـه مـن التصريحـات السـابقة لمسـؤولين مصرييـن - أن حكومتـه «حريصـة عـلى توفيـر حيـاة كريمـة للمهاجريـن واللاجئيـن وضمـان حقوقهـم وتعزيـز اندماجهـم في المجتمـع المصـري».[28] وكان السـيسي نفسـه قـد ردّد قبـل ذلـك بوقـت قصيـر أن اللاجئيـن يعامَلـون كضيـوف.[29] وتزعـم القاهـرة أيضـا، في مراسـلاتها مـع الأمـم المتحـدة، أن اللاجئيـن يحصلـون عـلى تصاريـح إقامـة و«يمكنهـم الوصـول إلى التعليـم العمومـي والخدمـات الصحيـة عـلى قـدم المسـاواة مـع المصرييـن».[30]

27 انظر: «Egypt: Deportation of Migrants to Eritrea»، موقع Africa Monitors، تاريخ 25 فيفري/فبراير 2017، متوفر على https://africamonitors.org/2017/02/25/egypt-deportation-of-migrants-to-eritrea/. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022. تقوم السلطات الأمريكية، زيادة على ذلك، بترحيل المواطنين الإريتريين إلى إريتريا عبر القاهرة. وتفيد التقارير بأنه بين سنتي 2017 و 2018 تم ترحيل 103 أشخاص بهذه الطريقة. وفي سنة 2018، مات رجل في مطار القاهرة في ظروف مشكوكة، حيث أرادت السلطات الأمريكية ترحيله إلى إريتريا مرورا عبر القاهرة ولكن «يُزعم» أنه قتل نفسه في انتظار رحلة ترحيل نحو أسمرة، وفقا لأقوال الحكومة الأمريكية. انظر: المكتب الأوروبي لدعم اللجوء، Eritrea – National Service, Exit, and Return، سبتمبر 2019، متوفر على https://www.justice.gov/eoir/page/1207286/download. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022؛ انظر أيضا "ICE Detainee Passes Away in Transit to Home Country"، وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك بالولايات المتحدة (ICE)، بتاريخ 8 جوان/يونيو 2018، https://www.ice.gov/news/releases/ice-de-tainee-passes-away-transit-home-country. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

28 انظر: "Egypt proud of hosting 6 M of immigrants, refugees: Foreign Ministry Spox"، موقع Egypt Today، تاريخ 18 ديسمبر 2021، متوفر على https://www.egypttoday.com/Article/1/110980/Egypt-proud-of-hosting-6-M-of-immigrants-refugees-Foreign. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

29 انظر: "Egypt Not a Transit Point of Illegal Migrants Eyeing Europe, Sisi to Visegrád Leaders"، موقع Ahram Online، تاريخ 12 أكتوبر 2021، متوفر على https://english.ahram.org.eg/News/426760.aspx. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

30 انظر: البعثة المصرية الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة، «مذكرة خطية»، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تاريخ 28 جانفي/يناير 2021، متوفر على https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Migration/pushback/EgyptSubmission.pdf. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

بيد أن المسجلين لدى المفوضية هم وحدهم الذين يحق لهم الحصول على تصريح إقامة بموجب اتفاق بين المفوضية والحكومة المصرية تم توقيعه في عام 1954 تلتزم بمقتضاه الأخيرة بإصدار أوراق إقامة للمسجلين لدى الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن مصر تمتنع ببساطة عن تقديم تلك التصاريح، وعملياً، تُستخدم بطاقات الهوية الصادرة عن المفوضية كدليل يثبت الهوية ويكفل الحماية من الترحيل. لكن المسؤولين المصريين لا يعترفون غالبا ببطاقات هوية المفوضية ما يؤدي إلى إلقاء القبض على المعنيين دون أدنى اعتبار لها. ولا يوجد في مصر سوى 273.152 شخصا مسجلا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (اعتبارا من جانفي/يناير 2022).[31] وبالنظر إلى ذلك، لا يحق الحصول بشكل رسمي على هذه الأوراق إلا لنسبة ضئيلة فقط من جملة اللاجئين والأشخاص المتنقلين في مصر.

2.2 المداهمات المستهدفة وفحوصات الهوية التعسفية

فاقمت قوانين الإقامة من حدة هذه الوضعية غير النظامية التي يقع فيها الأشخاص المتنقلون والناجمة عن العقبات الإدارية والممارسات التعسفية من قبل السلطات فضلا عن سوء التصرف من قبل المفوضية مثل التمديد المتأخر لبطاقات الهوية الصادرة عنها بعد انتهاء صلاحيتها،[32] وهي مسألة زادت تردّيا منذ ظهور الجائحة. كما يشكل الاحتجاز إلى أجل غير مسمى أو الترحيل بعد الاعتقال تهديدًا خطيرًا يستهدف الكثيرين وبالأخص منهم المهاجرين الأفارقة بسبب ممارسة الشرطة للتنميط العنصري.

في أحياء من محافظتي القاهرة والجيزة المعروفة بوجود العديد من السكان من السودان وجنوب السودان والصومال وإريتريا وإثيوبيا، تنفذ السلطات المصرية بشكل متواتر مداهمات تستهدف بها الأشخاص المتنقلين. ففي سبتمبر 2021 على سبيل المثال، فتشت الشرطة العديد من الشقق في أرض اللواء بالجيزة واعتقلت العشرات لعدم حيازتهم تصاريح إقامة.[33]

كما يستغل ضباط الشرطة في هذه المناطق الوضع غير النظامي للأشخاص لمصالحهم الخاصة. يقول شخص سوداني يعيش في القاهرة منذ 15 عامًا لمنظمة روزا لكسمبرغ إن ضباط الشرطة اعتقلوه في المعادي في عام 2021 بعد رفضه القيام بأشغال إصلاح بالمجان ويقول إنه أطلق سراحه من الحجز بعد أشهر فقط. مثل هذه الحالات ليست بأي حال من الأحوال استثناءً بل هي جزء من الحياة اليومية. وهو ما أفادنا به خلال بحوثنا الأشخاص المتنقلون وموظفو المجتمع المدني بأن الشرطة في المعادي أو دار السلام أو المدينة الساتيليتية المسماة «6 أكتوبر» في الجيزة تقوم بتفتيش الأشخاص بانتظام، بهدف تلقي رشاوى مقابل التغاضي عن عدم حملهم تصاريح إقامة.

31 انظر: «التقرير الإحصائي الشهري»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمصر، 31 جانفي/يناير 2022، متوفر على https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2022/02/Monthly-statisti-cal-Report_January-2022-_External.pdf. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

32 انظر: هدير المهدوي، «Refugees in Egypt: ‹Hunger at Home, Coronavirus on the Streets›»، موقع مدى مصر بالانقليزية، تاريخ 21 ماي/مايو 2020، متوفر على https://www.madamasr.com/en/2020/05/21/feature/society/refugees-in-egypt-hunger-at-home-coronavirus-on-the-streets/. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

33 وقعت مداهمات مماثلة في السنوات الأخيرة في أحياء المعادي ودار السلام ومدينة نصر وعين شمس بالقاهرة، فضلا عن فيصل والهرم في محافظة الجيزة.

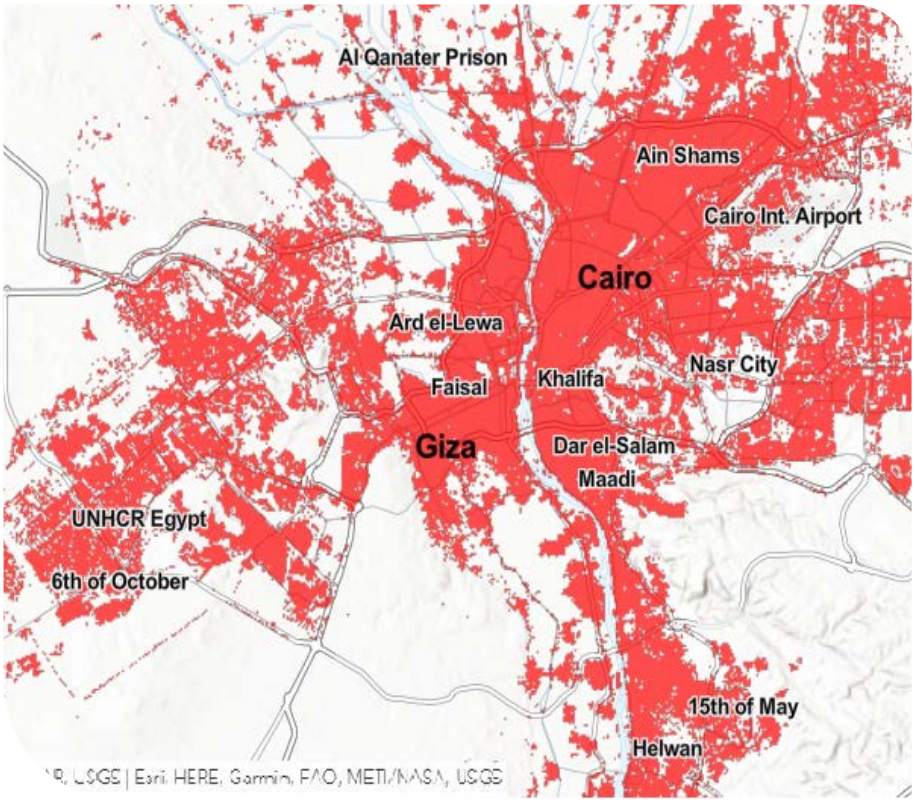

منطقة القاهرة الكبرى المتروبولية، المصدر Esri، الخريطة: حيدر ضوي، مهندس معماري، 2022

3.2 اعتقالات على حدود مصر الخارجية

يتمتع قطاع الأمن الوطني المصري (NSA والمعروف أيضا باسم الأمن الوطني) بسلطة اتخاذ القرار بشأن الأشخاص المتنقلين الذين يتم اعتقالهم محليا، ويتحكّم الجيش من جهته في المناطق الحدودية المصرية. ويتولى القضاء العسكري بالتالي القضايا المتعلقة بالعبور غير النظامي للحدود. ويستند الأساس القانوني لاحتجاز الأشخاص الذين يدخلون البلاد بشكل غير نظامي إلى قانون دخول وإقامة الأجانب لسنة 1960 ذي الصياغة المبهمة والذي نُقّح مرات عدة منذ ذلك الحين.[34] ولكن من الناحية العملية، لم تتم في السابق محاكمة الأشخاص المعتقلين في المناطق الحدودية، بل صدرت بحقهم أحكام مع وقف التنفيذ من قبل المحاكم العسكرية، ومن ثم يقع ترحيلهم أو الإفراج عنهم.

ولكن منذ عام 2018، لاحقت المحاكم العسكرية في بعض الأحيان المعتقلين على الحدود الليبية جنائيا، وتركت الأمر للسلطات الأمنية للإفراج عنهم أو ترحيلهم، وفقا للأورو-متوسطية للحقوق.[35] وتتولى القضايا المتعلقةَ بالهجرة المحاكمُ العسكرية في مرسى مطروح (المسؤولة عن الدخول غير النظامي من ليبيا)، وفي الإسماعيلية (سيناء)، وفي الغردقة وأسوان (السودان)، وفقا لمنظمة مشروع

الاحتجاز العالمي (GDP) غير الحكومية ومقرها جنيف.[36] أما على مستوى الممارسة، تحيل النيابة العسكرية عادة الأشخاص القادمين من السودان إلى محكمة عسكرية بقنا.[37]

ولا ينشر الجيش المصري سوى بعض البيانات بشكل متقطع تتضمن أرقاما حول عدد الأشخاص المعتقلين على الحدود الخارجية للبلاد. في عام 2015، تم احتجاز ما مجموعه 22،026 شخصا بعد عمليات عبور حدودية غير نظامية، بينما لم يتجاوز هذا الرقم في عام 2016 ما مجموعه 12،192 شخصا.[38] واعتُقل أكثر من 80,000 شخص منذ ذلك الحين على الحدود المصرية، وفقا لتقرير أصدرته منصة اللاجئين في مصر (RPE) نقلا عن وزارة الدفاع.[39]

2. 4 نظام الاحتجاز اللامركزي

يعرّف قانون مكافحة الإتجار بالبشر لسنة 2016 الأشخاص الوافدين إلى مصر بشكل غير نظامي على أنهم «ضحايا» قانونيا، ولكن هذا القانون فشل في وقف الاحتجاز الإداري للأشخاص المتهمين بالدخول غير النظامي، وفقا لتقرير مشروع الاحتجاز العالمي (GDP) عن مصر.[40] وتُستخدم أوامر الاحتجاز التنفيذية هذه بشكل متزايد حاليا ضد الأشخاص المعتقلين على الحدود، وفقا لموظفي منظمتين غير حكوميتين. ويفسر هؤلاء أن الاحتجاز الإداري ليس بالضرورة انعكاسا لإجراءات الشرطة أو الجيش أو السلطات القضائية الاعتباطية وإنما هي خدعة قانونية:

لا يمكن للاجئين والمهاجرين إيداع شكوى رسمية ضد القرارات التنفيذية القاضية باحتجازهم إداريا، إذ يجب القيام بذلك شخصيا. ولكن لا يمكن للأشخاص ذوي الوضع غير النظامي في مصر توكيل محام أو غيره بشكل معترف به من الدولة، حيث يجب أن يحمل التوكيل ختم موثق عمومي ولكن هؤلاء الموثقين يستوجبون الاستظهار بتصريح لهذا الإجراء.[41]

يُحتجز الأشخاص المعتقلون الذين لا يحملون أوراق إقامة بطريقة لامركزية في مصر. وتستخدم السلطات السجون ومراكز الشرطة لهذا الغرض. منذ عام 2011، تم توظيف ما لا يقل عن 96 مركزا مختلفا في جميع أنحاء مصر لاحتجاز اللاجئين والأشخاص المتنقلين، بما في ذلك عشرة سجون ومخيم الشلال بأسوان الذي تديره وحدة شرطة مكافحة الشغب بأسوان قوات الأمن المركزي، وفقا لمشروع الاحتجاز العالمي (GDP).[42] والحال أن مرسوما صدر عام 1986 خصص خمسة مرافق

36 انظر: «Immigration Detention in Egypt»، مشروع الاحتجاز العالمي (GDP)، سبتمبر 2018، متوفر على https://www.globaldetentionproject.org/countries/africa/egypt#country-report. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

37 يتزايد استخدام مراكز الشرطة في أسوان والأقصر وسفاجا والقصيْر والغردقة ومرسى علم للاحتجاز الإداري للقادمين من السودان. ويمثل مخيم الشلال التابع لوحدة مكافحة الشغب لقوات الأمن المركزي في أسوان أهم مرفق للاحتجاز في صعيد مصر، وقد استُعمل لنفس الأغراض في عهد مبارك. أما على الحدود الليبية، يتم احتجاز الأشخاص في الغالب في مركز شرطة قرب معبر السلوم. ويقبع حاليا 80 شخصا في الاحتجاز هناك، وفقا لمصدر في القاهرة.

38 انظر: الكاشف ومارتن، EU-Egypt Migration Cooperation.

39 انظر: «The Crime: Seeking Asylum in Egypt»، منصة اللاجئين في مصر، تاريخ 20 ديسمبر 2021، متوفر على https://rpegy.org/wp-content/uploads/2021/12/20.12.2021-Case-report-English.pdf. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

40 «Immigration Detention in Egypt»، مشروع الاحتجاز العالمي.

41 مقابلة أُجريت في القاهرة في أكتوبر 2021.

42 انظر: «Egypt Detention Centres»، مشروع الاحتجاز العالمي، (تم تحيينه في 2021)، متوفر على https://www.globaldetentionproject.org/countries/africa/egypt#detention-centres. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

فقط لاحتجاز الأجانب على ذمة الترحيل: واحد في كلٍّ من الإسكندرية وبورسعيد، وسجن طرة في جنوب القاهرة، وسجنيْ القناطر أحدهما للرجال والآخر للنساء.[43] وتستخدم وزارة الداخلية على نطاق واسع مرافق القناطر على وجه الخصوص، وكذلك أقسام الشرطة في المعادي ودار السلام ومدينتيْ السادس من أكتوبر و15 مايو بالقرب من القاهرة لاحتجاز الأشخاص المتنقلين في المنطقة الحضرية للعاصمة، وفقا لمقابلات شخصية أجريت منذ عام 2020.

يتم استخدام مرفق 15 مايو ومركز الاحتجاز بالخليفة على مقربة من مدينة القاهرة التاريخية كمرافق عبور للأشخاص على ذمة الترحيل. واستُخدم 15 مايو أيضا لبعض عمليات الترحيل الأخيرة للإريتريين، في حين تم توسيع مركز الخليفة مؤخرا ليصبح «مرفقا مركزيا للمرحّلين» على حد تعبير موظفي منظمة إغاثة. ومع ذلك، يقول مدير المفوضية المصرية للحقوق والحريات (ECRF)، محمد لطفي، لمنظمة روزا لكسمبرغ إن الخليفة ليس مركزا للترحيل إنما «هو مكان عبور يستخدم لنقل المحتجزين بين السجون وأقسام الشرطة في القاهرة والمحافظات الأخرى». فهو يستخدم في الغالب إذن للسجناء المصريين، ولكن يتم احتجاز لاجئين ومهاجرين فيه أيضا.

2. 5 ظروف احتجاز كارثية

تعتبر ظروف الاحتجاز في السجون ومراكز الشرطة كارثية. عادة ما تحتوي الزنزانات فيها على مرحاض واحد فقط لعشرات السجناء وتكون غالبا شديدة الاكتظاظ. يضطر السجناء إلى النوم بالتناوب بسبب ضيق المساحة وقلة عدد الأغطية. ويؤدي هذا الوضع بالتالي إلى سرعة تفشي الأمراض التنفسية والجلدية مثل الجرب في الزنزانات، وفقا لما ذكرته المفوضية المصرية للحقوق والحريات في بيان لها حول مركز احتجاز في أسوان.[44] وأحيانا، لا يتم توفير الرعاية الطبية والغذاء سوى بمقابل مالي، وغالبا ما يتم توفير الهواتف المحمولة بشكل مؤقت ومقابل الدفع أيضا. ولذلك يعوّل المحتجَزون على تبرعات أسرهم أو المنظمات الخيرية.

تتابع الصحفية إستيفانوس الوضع في مراكز الاحتجاز المصرية منذ سنوات، وأكدت مؤخرا العواقب الوخيمة لظروف الاحتجاز على النزلاء. «يصاب كثيرون بالجنون في الحجز أو يؤذون أنفسهم أو حتى يحاولون الانتحار» تقول إستيفانوس. «يواصل كثيرون - لا سيما كبار السن منهم - القبول بالعودة رغم علمهم بما ينتظرهم بعد الترحيل إلى إريتريا».

يودَع اللاجئون المحتجزون والأشخاص المتنقلون في غالب الأمر في زنزانات متفرّقة عوض الاحتفاظ بهم معا، على عكس بعض السجون مثل القناطر أين لا تزال زنزانات مخصصة للأجانب قيد الاستخدام. وفي الماضي، كان من السهل على أقارب المحتجزين أو موظفي المنظمات الخيرية الدخول إلى مراكز الاحتجاز وتوزيع الأغذية والأدوية. أما اليوم، فلم يعد هذا الأمر ممكنا إلا بدرجة محدودة.

شرطة مكافحة الشغب المصرية في وسط مدينة القاهرة سنة 2016

3. سياسة الترحيل الغامضة في مصر

3. 1 تقويض القانون الدولي

مصر هي واحدة من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، لكنها لا تتورع عن انتهاك أحكامهما باستمرار. أكدت الحكومة المصرية في رسالة بتاريخ 2021 إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أنها ملتزمة بدعم مبدأ عدم الإعادة القسرية.[45] لكنها في الواقع تمارس عكس ذلك تماما، وتنتهك هذا المبدأ بشكل ممنهج وواسع النطاق.

تندر المعلومات حول عمليات الترحيل من مصر أو حتى تأكيدها. وذكرت الأورو-متوسطية للحقوق في تقرير صدر عام 2019 ترحيل مواطنين سوريين وفلسطينيين إلى تركيا ولبنان، فضلا عن السودان واليمن وماليزيا وسوريا،[46] بينما أكدت المفوضية الأوروبية للحقوق والحريات (ECRF) ترحيل شخصين إلى تشاد في عام 2021. وزادت عمليات الترحيل إلى سوريا مجددا منذ عام 2021، وفقا لموظفي منظمات غير حكومية. كما ذكر أشخاص احتُجزوا في مصر في السنوات الأخيرة خلال مقابلات أجريت معهم سنة 2021 أنهم شهدوا أثناء فترة وجودهم قيد الاحتجاز، إبلاغ مواطنين من السودان وجنوب السودان وإثيوبيا ونيجيريا وليبيريا بترحيلهم الوشيك.

ومع ذلك، تصر الحكومة المصرية على عدم وجود عمليات ترحيل من البلاد، ولكن مجرد «عمليات إعادة طوعية إلى الوطن». وعادة ما يخبر قطاع الأمن الوطني (NSA) اللاجئين المحتجزين والأشخاص المتنقلين أنه لا أمل في إطلاق سراحهم، ولكن الأمر متروك لهم لمغادرة مصر «طواعية». وبالتالي، يُجبر المرحّلون قبل طردهم على توقيع وثيقة تنص على مغادرتهم «طوعا». ويُرغم من يقرّر العودة «طواعية» رغم وعيه بمخاطر ذلك على دفع ثمن تذكرة الطائرة بنفسه. وإذا لم يتمكن من القيام بذلك، يظل محتجزا إلى أجل غير مسمى أو يعوّل على مجموعات خيرية لجمع وتوفير الأموال اللازمة للتذكرة.

45 انظر: البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى مكتب الأمم المتحدة، «مذكرة خطية»، 28 جانفي/يناير 2021.

46 انظر: الكاشف ومارتن، EU-Egypt Migration Cooperation.

2.3 استعمال الأشخاص المتنقلين كورقةِ مساومة

تعكس موجة الترحيل الأخيرة ضد الإريتريين نهج السلطات المصرية المتغير تجاه هؤلاء اللاجئين من الدولة الشرق إفريقية. ففي جويلية/يوليو 2019، تجمع مئات اللاجئين وطالبي اللجوء - من بينهم العديد من الأشخاص من إريتريا - أمام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في مدينة 6 أكتوبر في الجيزة للمطالبة بحماية وإعادة توطين أفضل. إلا أن قوات الشرطة فرقت المتظاهرين بعنف واعتقلت بصفة وقتية ما يصل إلى 90 شخصا. وتوضح منصة اللاجئين في مصر أن الإريتريين المحتجزين حرموا منذ ذلك الحين باستمرار من الوصول إلى المفوضية الأممية، وبالتالي من إمكانية التقدم بطلب للحصول على اللجوء.[47] في حين لم يكن هذا هو الحال قبل احتجاج عام 2019 وفقا لموظفي منظمة غير حكومية أخرى.

وعلى الرغم من أن تشديد إجراءات الاحتجاز والترحيل ضد الإريتريين، وموجة الاعتقالات ضد المواطنين السودانيين منذ أواخر عام 2021، والتي وثقتها هيومن رايتس ووتش،[48] تواصلت بسبب اعتبارات سياسية داخلية أيضا، إلا أن الحكومة المصرية على ما يبدو تستخدم أشخاصا من جنسيات معينة كأوراق مساومة. حيث تعمل السلطات عن كثب مع النظامين في الخرطوم وبكين على سبيل المثال، لقمع النشطاء السودانيين المقيمين في مصر والمهاجرين الأويغور من غرب الصين.

ولسنوات، استهدفت السلطات المصرية بشكل متكرر خلال مداهمات شخصياتٍ معارضةٍ سودانية تعيش في مصر. وفقا للأورو-متوسطية للحقوق، اعتقل الناشط محمد البوشي في القاهرة في عام 2017 وتم تسليمه إلى السودان.[49] وذكرت الوسيلة الإعلامية «ذا نيو هيومانيتيريان» (The New Humanitarian) في عام 2018 أن السلطات السودانية قدمت، في نطاق اتفاق أمني مع القاهرة، قائمة بـ 48 إسما إلى أجهزة المخابرات المصرية التي حاولت تعقبهم. ثم تعرض هؤلاء السودانيون للتهديد هاتفيا بالاعتقال إذا لم يتوقفوا عن أنشطتهم السياسية في مصر، بحسب ما أوردته ذا نيو هيومانيتيريان.[50] ويبدو أن مصر طلبت عدة مرات في الماضي مقابل ذلك تسليم شخصيات معارضة مصرية مقيمة في السودان.

وتتعاون مصر أيضا مع الصين فيما يتعلق بعمليات التسليم. حيث ألقي القبض في عام 2017 على ما يصل إلى 120 من الأويغور في القاهرة ومدن مصرية أخرى، وتم ترحيل بعضهم إلى الصين، وفقا لتقرير مشترك صادر عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات (ECRF) ومؤسسة حرية الفكر والتعبير (AFTE).[51] كما أكدت هيومن رايتس ووتش، بُعيد بدء حملة الاعتقالات بقليل، ترحيل 12

47 انظر: «The Crime: Seeking Asylum in Egypt»، منصة اللاجئين في مصر.

48 انظر: «مصر: الشرطة تستهدف ناشطين لاجئين سودانيين»، هيومن رايتس ووتش، 27 مارس 2022، متوفر على https://www.hrw.org/news/2022/03/27/egypt-police-target-sudanese-refugee-activists. آخر اطلاع بتاريخ 2 أفريل/أبريل 2022.

49 انظر: الكاشف ومارتن، EU-Egypt Migration Cooperation.

50 انظر: "Refugees in Cairo Live in Fear of Sudan's Wanted List"، ذا نيو هيومانيتيريان، 27 أوت/أغسطس 2018، متوفر على https://deeply.thenewhumanitarian.org/refugees/articles/2018/08/27/refugees-in-cairo-live-in-fear-of-sudans-wanted-list. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

51 انظر: محمد مصطفى ومحمد ناجي، "غير مُرحب بهم"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير (AFTE) / المفوضية المصرية للحقوق والحريات (ECRF)، تاريخ 1 أكتوبر 2017، متوفر على https://afteegypt.org/en/research-en/monitoring-reports-en/2017/10/01/13468-afteegypt.html. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

شخصا[52] بعضهم مسجل في جامعة الأزهر، وهي كلية دينية سنية ذات نفوذ، وورد أنهم اعتُقلوا خارج البوابات الرئيسية للجامعة.[53] في ذات الوقت، تعترف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر الآن بالأويغور كلاجئين، ولكنها لا تصدر بطاقات هوية إلا بعد تأخيرات كبيرة أحيانا، حسب ما يقول لطفي عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات.

4. قانون اللجوء الجديد في مصر: حصان طروادة ؟

تحاول الحكومات الأوروبية منذ سنوات إعلان دول شمال أفريقيا «دولا ثالثة آمنة» وتمارس ضغوطا من أجل المصادقة على قوانين اللجوء في تلك البلدان بهدف معالجة إجراءات اللجوء انطلاقا منها وحتى تسهّل على نفسها ترحيل الأشخاص. في تونس مثلا، تمت صياغة مشروع قانون يتعلق باللجوء في عام 2017 مع مفوضية شؤون اللاجئين، ولكن لم يتم عرضه على البرلمان للتصويت. وتعمل الحكومة المغربية من جهتها على قانون من هذا القبيل منذ عام 2013، لكن يبدو أنها ليست في عجلة من أمرها لإتمامه هي الأخرى.[54]

في المقابل، جاهدت سلطات الاتحاد الأوروبي لمدة سنوات لإقناع مصر للامتثال لهذا الأمر، حتى أعلنت الحكومة المصرية في عام 2019 عن عزمها صياغة «قانونٍ للجوء» بهدف «تعزيز القدرات الوطنية في إدارة ملف اللاجئين بمزيد من الفعالية»[55] دون توفير مزيد من التفاصيل عن مضمونه. وتلتزم الحكومة المصرية بالتكتم في هذا الصدد، وإلى جانبها المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين ووكالة الاتحاد الأوروبي للجوء اللّتين تقدمان استشارات مباشرة أو غير مباشرة وتوفران دعما لبناء القدرات للسلطات المصرية في عملية الصياغة. وفي أكتوبر 2020، صرح متحدث باسم المكتب الأوروبي لدعم اللجوء (EASO والذي أعيدت تسميته في 2022 بـ وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء EUAA) ردا على استفسار صحفي بأن الوكالة «ليس لديها إمكانية النفاذ المباشر إلى عملية صياغة قانون اللجوء»، وأنها تدعم القاهرة بمساعدة لبناء القدرات فحسب «لتدعيم معرفة السلطات الوطنية وخبرتها في المسائل المتعلقة باللجوء». كما تلقى عضو البرلمان الأوروبي عن حزب Die Linke الألماني أوزليم ديميريل، ردا مشابها من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي في أوائل عام 2022.[56]

تفاعل المجتمع المدني المصري حتى الآن بحذر نسبي مع المبادرة التشريعية، وتراوحت ردة الفعل إزاءها من الرفض الصارم إلى الإحجام الحذر والتفاؤل المتردد. يقول لطفي، مدير المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إن وجود قانون للجوء أفضل من عدمه، لأن هذا من شأنه أن يكسر

52 انظر: «على مصر عدم ترحيل الإيغور إلى الصين»، هيومن رايتس ووتش، تاريخ 7 جويلية/يوليو 2017، متوفر على https://www.hrw.org/news/2017/07/08/egypt-dont-deport-uyghurs-china. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

53 انظر: خديجة عواد، «Egypt Rounds up Uyghur Muslims at Behest of China»، موقع ميدل إيست آي بالانقليزية، بتاريخ 24 جويلية/يوليو 2017، https://www.middleeasteye.net/news/egypt-rounds-uyghur-muslims-behest-china. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

54 انظر: «Immigration Detention in Morocco»، مشروع الاحتجاز العالمي (GDP)، بتاريخ جويلية/يوليو 2021، متوفر على https://www.globaldetentionproject.org/wp-content/uploads/2021/07/Immigration-Detention-in-Morocco-July-2021-Report-GDP.pdf. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

55 انظر: البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى مكتب الأمم المتحدة، «مذكرة خطية»، تاريخ 28 جانفي/يناير 2021.

56 انظر: مفوضية الاتحاد الأوروبي، Anwort auf parlamentarische Anfrage E-005031/2021، بتاريخ 31 جانفي/يناير 2022، متوفر على https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-9-2021-005031-ASW_EN.pdf. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

احتكار مفوضية شؤون اللاجئين للنفاذ إلى السجناء ومعالجة طلبات اللجوء، خاصة أنها لم تؤد دورها في الواقع بالكفاءة المطلوبة. ويمنح قانون اللجوء الأمل للكثيرين الذين يعيشون في مصر بشكل غير نظامي وأحيانا لمدة عقود، في الخروج أخيرا من وضعهم غير المستقر والهشّ من الناحية القانونية، على حد تعبير جيردا هيك من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. «ومن ناحية أخرى، لا يكاد أحد يتوهم أن قانون اللجوء من شأنه أن يحسن ظروف اللاجئين المعيشية بشكل كبير». وبالإضافة إلى ذلك، يحوم قلق في أوساط اللاجئين من أن فرصهم الشحيحة أصلا لإعادة توطينهم في بلدان أخرى قد تضمحل تماما عند تبني مثل هذا القانون، مثلما تشير الأستاذة.

في المقابل، تبدو بعض الآراء أكثر صراحة إذ يرفض أحد موظفي منظمة غير حكومية هذا القانون رفضا قاطعا لأن من شأن مثل هذا التشريع أن ينتهي بـ «كارثة» نظرا إلى أن الدولة ليس لديها الخبرة ولا القدرة على تنفيذ إجراءات اللجوء المناسبة. وبالنظر إلى عدم وضوح محتوى القانون، لا يزال الهدف الذي تنشده الحكومة غامضا. ويرى موظف المنظمة غير الحكومية أن القاهرة مهتمة في المقام الأول ببسط سيطرتها وكسب مساحة للمناورة تجاه المفوضية.

ونظرا لانعدام الشفافية في عملية الصياغة، من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة المصرية تنوي حقا أن تكون لها الغلبة على مفوضية شؤون اللاجئين بمثل هكذا قانون أو ما إذا كانت تحاول في المقام الأول الاستجابة لمطلب الاتحاد الأوروبي في الغرض. وباعتبار الفجوة بين الإطار القانوني العام والممارسات الرسمية، من المرجح أن تعتبر الحكومة قانون اللجوء الجديد ملزما فقط إذا لم يتعارض مع مصالحها الخاصة في وقت لاحق. وعموما، لا يتوقع أحد في مصر تغييرا حقيقيا في سياسة الحكومة في المسائل المتعلقة بالهجرة واللجوء، أو تشريعا جديدا من شأنه أن يضع حدا لانتهاكات السلطات المنهجية لاتفاقية جنيف.

5. الاستنتاج: إعادة ترتيب نظام الحدود في مصر

ليست ممارسات الاحتجاز المصرية ضد اللاجئين والأشخاص المتنقلين، وتشديد السلطات مؤخرا لمقاربتها تجاه الإريتريين، مجرد انعكاس للتفاعل المتزايد بين سياسات مراقبة الحدود الأوروبية والمصرية، بل تعكس أيضا عدوانية سياسة الهجرة المصرية المتزايدة. حيث تستهدف مصر أشخاصا من جنسيات معينة بموجات اعتقالات ومن ثم تستغلهم لأغراض السياسة الخارجية، مقوضة بذلك القانون الدولي الذي من المفترض أن تلتزم به. كما تشير موجة الترحيل ضد الإريتريين، ربما انتقاما من احتجاج عام 2019 أمام المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين، والاعتقالات الأخيرة للنشطاء السودانيين، إلى أن الحكومة تواصل معاداتها تجاه مجتمعات اللاجئين المنظمة ذاتيا والمقيمة في مصر والمطالِبة علنا بضمان حقوقها المكتسبة.

علاوة على ذلك، تثير عملية صياغة قانون اللجوء المفتقرة إلى الشفافية القلق، لأن هذا التشريع الذي يحتمل أن يكون بعيد المدى يمكن أن يمهد الطريق أمام الحكومة المصرية لزيادة تقويض القانون الدولي للاجئين. بينما تلعب المفوضية نفسها، في ذات الوقت، دورا متناقضا في مصر. فهي تهمّش نفسها من خلال دعمها النشط لقانون اللجوء، وتنقل المسؤولية إلى الدولة المصرية التي يبدو أنها لا تأخذ اتفاقية جنيف على محمل الجد، ما سيؤدي إلى مزيد إحباط الجهود الرامية إلى وضع مصر تحت ضغط أكثر فعالية بسبب انتهاكاتها للاتفاقية.

وزير الخارجية الفرنسي جان مارك أيرولت ونظيره المصري سامح شكري خلال ندوة صحفية في وسط مدينة القاهرة في 2016 © سفيان فيليب ناصر

ومن المقرر أن يكثف الاتحاد الأوروبي تعاونه مع القاهرة على الرغم من ممارسات الترحيل غير القانونية في مصر وانتهاكات حقوق الإنسان ضد اللاجئين. ومن بين أسباب ذلك الارتفاع الأخير في عدد القادمين غير النظاميين المصريين إلى أوروبا،[57] ودور مصر الأساسي في التحكم بتحركات الهجرة بين شرق وشمال أفريقيا.[58] ومع ذلك، ليست البلاد بأي حال من الأحوال في موقع المتلقي السالب لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية للحدود، بل تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة فيما يتعلق بتوسيع قدراتها في مراقبة الحدود، وفي سياسات الهجرة واللجوء، وفق توضيح الاستاذة جيردا هيك: «محاولات مصر لإحكام الرقابة وتشديدها على حركات الهجرة القادمة من شرق أفريقيا مدفوعة في المقام الأول بمخاوف أمنية، ويتم تنسيقها أيضا مع جهات خارجية مثل الاتحاد الأوروبي لأسباب سياسية».

57 انظر: «EU External Borders in 2021: Arrivals Above Pre-Pandemic Levels»، وكالة حماية الحدود الاوروبية فرونتكس، بتاريخ 11 جانفي/يناير 2022، متوفر على https://frontex.europa.eu/media-centre/news/news-release/eu-external-borders-in-2021-arrivals-above-pre-pandemic-levels-CxVMNN. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

58 تشيد ورقة نقاش مجلس الاتحاد الأوروبي بدور القاهرة «كعضو نشط ومستقر في اللجنة التوجيهية لعملية الخرطوم» وهو منتدى غير رسمي للحوار والتعاون يموله الاتحاد الأوروبي وينسقه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) وتهدف العملية إلى تعزيز التعاون بين الدول على طول طريق الهجرة بين القرن الأفريقي وأوروبا. وتتمثل الأهداف الرئيسية لعملية الخرطوم في رصد الحدود في المنطقة على نحو أشمل وكبح الهجرة غير النظامية. انظر: مجلس الاتحاد الأوروبي: Discussion Paper 6135/22، بتاريخ 18 فيفري/فبراير 2022؛ انظر أيضا سفيان فيليب ناصر: فك ترميز: المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية FTDES، جوان/يونيو 2021، متوفر على https://ftdes.net/rapports/DecryptingICMPD.pdf. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

في الواقع، يستغل نظام السيسي بشكل منهجي ملف الهجرة في مقاربته إزاء أوروبا منذ عام 2016 مقتديا بنموذج الاتفاقية الأوروبية-التركية حول الهجرة. ونجح النظام في الحصول على مساعدات تنموية طائلة من أوروبا، فضلا عن معدات أمنية مخصصة لمراقبة الحدود. وعلى الرغم من امتناع الحكومات الأوروبية والاتحاد الأوروبي من انتقاد جرائم حقوق الإنسان في مصر علنا، إلا أن القاهرة تواصل الرد بطريقة حساسة للغاية على أي ملاحظة انتقادية. ويتجه السيسي بشكل متزايد نحو تلك الدول التي لا تتدخل في أزمة حقوق الإنسان في البلاد ومن ذلك تكثيف مصر تعاونها تدريجيا مع فرنسا ومع دول مجموعة فيشغراد وهي المجر وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا.[59] وتتبع دول فيشغراد، على وجه الخصوص، نهجا متشددا في سياسات الهجرة ولا تتوانى عن توفير التجهيزات لجهاز الأمن المصري الذي يشتهر بجرائمه المنهجية في مجال حقوق الإنسان.[60]

وعلى هذه الخلفية بالتحديد، تقع الدول الأوروبية وسلطات الأمم المتحدة في فخ دعمها اللامشروط تقريبا لسياسة الهجرة في مصر وإحجامها عن الخوض علنا في انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. فالقاهرة واعية بدورها الاستراتيجي في المسائل المتعلقة بالهجرة، وهي تعمل على مواءمة نهجها تجاه أوروبا وفقا لذلك. وبالتالي، فإن أي دعم للنظام يتعارض حتما مع الامتثال للقانون الدولي ويسمح لمصر بتأليب الدول بعضها على بعض بسهولة أكبر.

ملاحظة: يستند هذا التقرير إلى أكثر من 50 مقابلة أجريت بين سبتمبر 2020 ومارس 2022 مع لاجئين وأشخاص متنقلين ونشطاء ومحامين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. وفضل أغلب من أجريت معهم المقابلات عدم الكشف عن هويتهم.

59 انظر: «Europe to Be ‹In Great Trouble› If Egypt Does Not Continue Blocking Illegal Migration, Hungarian PM Tells V4“، موقع أهرام أونلاين، بتاريخ 12 أكتوبر 2021، متوفر على https://english.ahram.org.eg/News/426775.aspx. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

60 انظر: «FM Szijjártó: EU Must Recognize Egypt‘s Efforts Against Migration»، موقع Hungary Today ، بتاريخ 19 أكتوبر 2021، متوفر على https://hungarytoday.hu/szijjarto-egypt-migration-eu-ec/. آخر اطلاع بتاريخ 30 مارس 2022.

تنويه:

هذا المقال لا يعكس بالضرورة موقف منظمة
روزا لوكسمبورغ - مكتب شمال إفريقيا.

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

مكتب شـمال إفريقيا
North Africa Office